وقد شرحت المذكرة معنى العصيان الجزئي المتدرج، بان الجزئي يسمح للسوق الفلسطينية باستيراد بعض السلع من أو عبر السوق الإسرائيلية فلا تحدث اختناقات، كبعض الأدوية والمواد الغذائية والمحروقات والمياه والكهرباء... فسياسات الاحتلال ألحقت الاقتصاد الفلسطيني إلى درجة أن يصل التبادل التجاري ٩٢٪ مع السوق الإسرائيلية، وهذا لا يمكن قطعه بالكامل إلا في ظروف الاستقلال السياسي...

أما العصيان المتقطع، فهو يسمح بعصيان لأيام أو أسبوع أو أكثر واستئناف الحياة التعليمية والاقتصادية. بعدئذ والعودة له ثانية وهكذا دواليك، وبذلك تدخل الانتفاضة مرحلة جديدة. على أن يكون في الذهن أن سلطات الاحتلال ستحاول كسر هذه الآلية من ناحيتين: الضغط علينا من خلال إجراءات تنكيلية وبطش شديد لكيما نعلن عصياننا مفتوحا شاملا لا يقوى على الاستمرار أكثر من أسبوع او شهر، او التمييع والإجهاض بإضعاف روح الانضباط والقتال من خلال توسيع الاعتقالات بما يمس (النواة الصلبة) لتمهيد الطريق للأصوات الرخوة...

وقد اعتبرت المذكرة (إن التوقف عن العمل في قطاعات العدو الاقتصادية وإدارته المدنية ومجالسه البلدية قرار قاطع ومطلق) مهما كان شكل الانتفاضة.

وأبدت الجبهة مرونة لاحقا، حيال العمل في المشاريع اليهودية بعد أن تبين في شباط وآذار أن الدعم المالي المنتظر من م .ت.ف لم يصل منه إلا النزر القليل بما لا يطعم أطفالا او جوعى...

في نيسان وقفت قيادة الجبهة في الداخل وأصدرت تعميما بعنوان (الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في أولوياتها ومهامها) شددت فيه على (الاستماتة، نعم الاستماتة من جميع الرفاق والرفيقات والعاطفين حماية لدينامية الانتفاضة الصاعدة ومنع أي عد تنازلي) وأشارت (إلى المقاطعة الجزئية للضرائب والمنتوجات الإسرائيلية والعمل في «المستوطنات» والاستقالات الواسعة في جهاز الشرطة والضرائب واللجان البلدية المعينة...).

ودعت (إلى الضرب بيد من حديد على رؤوس العملاء وتصعيد المواجهات في الشوارع والأزقة وتعزيز المتاريس لتقييد حركة قوات الاحتلال) واستخلصت (إذا كنا على اقتناع تام، وأول من بادر، بضرورة العصيان لفترة، كخطوة نوعية، في مسار العملية الانتفاضية، ترجمة للعصيان المتقطع، فإن على تكتيكنا أن يتميز بالذكاء والمرونة بحيث يفشل تكتيك العدو ويوفر الاشتراطات والمناخات اللازمة للخطوة النوعية، وذلك بإعطاء الجماهير فرصة لالتقاط أنفاسها وعدم